دور سياسة التأمين في مواجهة المخاطر المصرفية

The role of insurance policy in facing banking risks

Qasim Jawad Kathm[1] Saad Jasem Mohmamed [2]

Received
16/3/2023
Accepted
4/5/2023
Published
30/6/2023

Abstract:

The concept of insurance policy is one of the concepts that expresses a way to face the risks that a person is exposed to in the field of his life. It is a system that involves a prior agreement between two parties through which the risk is transferred from the second party (the insured) to the first party (the insurer) in return for paying an amount Calculated was able to cover the potential loss according to certain percentages agreed upon between the two parties, and that the main goal of any scientific analysis of the risk is to choose the most appropriate policy or method to confront it, by identifying the risks and ways to address them, and the main goal is to reduce losses and limit the possibility of their occurrence.

In light of this, the researchers dealt in their research with the topic (the role of insurance policy in facing banking risks), as this research included three topics. Loans)) in addition to the importance of research, the most important of which is the identification of insurance policy and its role in facing banking risks. And then he touched on the objectives of the research, the most important of which is identifying the most important determinants and obstacles to the insurance policy in banks that may hinder its implementation, and then developing ways to analyze and implement it.

This research was applied in Al-Rafidain Bank, Al-Waziriyah Branch, by testing a sample of (60) individuals, including managers and employees of a branch and its employees. The statistic that reached certain results, in the light of which the two researchers reached a number of conclusions, the most important of which was the existence of a correlation and impact between the insurance policy and banking risks, when the bank applies and follows the insurance activity in its business, where the insurance industry is a safety valve for the economic system, including banks For any bank intended to achieve the desired goals.

1.Lecturer Assistant, Rusafa Management Institute, Middle Technical University, Qasim 1985@mtu.edu.iq. Iraq
2. Lecturer Assistant, Rusafa Management Institute, Middle Technical University, saad_ jassim@mtu.edu.iq . Iraq

In the end, the researchers presented a set of theoretical and practical recommendations to the bank in question, based on the results that were reached, the most important of which was that the insurance contract concluded between the insured and the insured regarding insurance for borrowers or insurance for loans is necessary to obtain loans, not The existence of legislation and laws by the authority with regard to determining the dealings of insurance companies with banks, but the agreements concluded between the two parties depend on the bank in question to develop a special section concerned with banking risks.
Keywords: - insurance policy, banking risks

المستخلص:

يعُد مفهوم سياسة التأمين من المفاهيم التي تعبر عن وسيلة لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها الأنسان في مجال حياته وهو عبارة عن نظام ينطوي على اتفاق مسبق بين طرفين يتم من خلاله تحويل الخطر من الطرف الثاني (المؤمن له) الى الطرف الاول (المؤمن) مقابل دفع مبلغ محسوب تمكن من تغطية الخسارة المحتملة وفق نسب معينة يتم الاتفاق عليها بين الطرفين، وأن الهدف الأساسي لأي تحليل علمي للخطر هو اختيار انسب سياسة أو طريقة لمواجهته، وذلك من خلال تحديد الأخطار وسبل معالجتها والهدف الأساسي هو تقليل الخسائر والحد من احتمالات وقوعها.

في ضوء ذلك تناول الباحثون في بحثهم موضوع (دور سياسة التأمين في مواجهة المخاطر المصرفية)، حيث تضمن هذا البحث ثلاثة مباحث الاول تطرق الى منهجية البحث حيث تضمنت مشكلة البحث المتمثلة ((يواجه القطاع المصرفي مخاطر عديدة نتيجة لتطور مختلف القطاعات ذات العلاقة وكذلك منح مختلف القروض)) فضلا عن اهمية البحث واهمها التعرف على سياسة التأمين ودورها في مواجهة المخاطر المصرفية. ومن ثم تطرق الى اهداف البحث واهما تحديد اهم المحددات والمعوقات سياسة التأمين في المصارف التي قد تعيق تنفيذه ومن ثم وضع السبل الكفيلة لتحليلها وتنفيذها.

وقد طبقة هذا البحث في مصرف الرافدين فرع الوزيرية باختبار عينة من (60) فرداً تضم مديري وموظفي فرع وموظفيه الفرع، وقد استخدمت استمارة الاستبانة كوسيلة رئيسة لجمع المعلومات، واختبار فرضيات البحث التي اهتمت بوجود العلاقة والأثر بين المتغيرات،ولغرض اختبار الفرضيات استخدمت الكثير من الوسائل الإحصائية التي توصلت إلى نتائج معينة، في ضوئها توصل الباحثان في البحث إلى عدد من الاستنتاجات كانت من أهمها ،وجود علاقة ارتباط وتأثير بين سياسة التأمين والمخاطر المصرفية، فعندما يقوم المصرف بتطبيق واتباع نشاط التأمين في اعمالها حيث تكون الصناعة التأمين صمام أمان للمنظومة الاقتصادية ومنها المصارف لأي مصرف يتوخى بلوغ الاهداف المرجوة.

وقدمه الباحثان في النهاية مجموعة من التوصيات النظرية والعملية إلى المصرف المبحوث، استناداً إلى النتائج التي تم التوصل إليها والتي كان من أهمها، يعد عقد التأمين المبرم بين المؤمن والمؤمن لهم فيما يخص التأمين على الأشخاص المقترضين او التأمين على القروض امرا ضروريا للحصول على القروض، عدم وجود تشريعات و قوانين من قبل السلطة فيما يخص تحديد تعاملات الشركات التأمين مع المصارف وإنما تعتمد الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين، على المصرف موضوع البحث استحداث قسم خاص يعنى بالمخاطر المصرفية.

الكلمات المفتاحية :– سياسة التأمين، المخاطر المصرفية .

المقدمة:

كان لظهور التأمين وتطوره واحد من اهم التغيرات في قطاع الخدمات المالية وقد وجدتها المؤسسات المالية المتمثلة بالمصارف العامة والخاصة، حيث يواجه هذا القطاع مخاطر عديدة نتيجة لتطور مختلف القطاعات ذات العلاقة وكذلك منح مختلف القروض سواء كانت قصيرة الأجل او متوسطة الأجل او طويلة الأجل وانخفاض كفاءة عمل هذه المصارف تتولد لديها مجموعة من المخاطر، لقد أتى تسيير الأخطار في المصرف كبرنامج يعمل على تحديد قابلية إصابة المصارف وتقييم التأثير المحتمل للأخطار، ومن ثم حماية قيمة المؤسسة بطريقة تضمن لها الاستمرارية، من خلال الاعتماد على منهجية تتلخص في ثلاث مراحل أساسية هي تحليل، معالجة، وتمويل الخطر.

يقترح هذا النظام سياسة التأمين التي تطبق على الأخطار القابلة للتأمين أو الأخطار البحتة. إلا أن الخطر الأكثر ثقلا على المؤسسة، ليس ذلك الضرر المادي، بل النتائج المالية المترتبة عنه. نظراً لصعوبة أو استحالة الاستمرار في النشاط إثر تحقق الحادث.

المبحث الاول :. منهجية البحث

تهدف المنهجية الى تحديد مسارات البحث وذلك عن طريق عرض لمشكلة البحث وأهميتها و استعراض فرضيات البحث التي تم بناؤها في سبيل التوصل الى الاهداف المطلوبة التي من خلالها تم تحديد عينة البحث والمدة التي يقع ضمنها البحث و وسائل جمع البيانات والمصادر.

اولاً :. مشكلة البحث :يواجه القطاع المصرفي مخاطر عديدة نتيجة لتطور مختلف القطاعات ذات العلاقة وكذلك منح مختلف القروض كان لظهور التأمين وتطوره واحد من اهم التغيرات في قطاع الخدمات المالية، وقد واجهت المؤسسات المالية المتمثلة بالمصارف العامة والخاصة مجموعة من المخاطر، وان انخفاض كفاءة عمل هذه المصارف تتولد لديها مجموعة من المخاطر لذا تتمحور مشكلة البحث في أثارة التساؤلات التالية:

1– هل تتوفر في هذه المصارف المبحوثه متطلبات تطبيق دائرة المخاطر؟

2 – هل يمكن اعتماد سياسة تأمين ناجحة في ادارة المخاطر؟

ثانيا:. اهمية البحث:تتمثل اهمية البحث بالآتي

1 – اسهام البحث في تسليط الضوء على واقع المخاطر المصرفية.

2 – التعرف على سياسة التأمين ودورها في مواجهة المخاطر المصرفية.

3 – يكتسب البحث اهميته كونه يتناول موضوع ذات اهمية حساسة كبيرة بالنسبة للمصارف بمختلف فروعها(التجارية، الصناعية، الزراعية، الاسكان، الاسلامية...الخ).

ثالثا:أهداف البحث : يسعى البحث الى تحقيق ما يأتي:

1 – تحديد اهم المحددات والمعوقات لسياسة التأمين في المصارف التي قد تعيق تنفيذه ومن ثم وضع السبل الكلية لتحليلها وتنفيذها.

2 – القاء الضوء على صناعة التأمين ودورها في معالجة المخاطر المصرفية.

3 – تطوير اساليب سياسة التأمين والعمل على ايجاد طرائق جديدة من اجل استخدامها في مواجهة المخاطر المصرفية.

4 – التركيز عل اهمية التأمين وتأثيره في الاقتصاد القومي.

رابعاً:. فرضيات البحث : في ضوء مشكلة البحث يمكن صياغة الفرضية الآتية:

1) توجد علاقة ذات دلالة معنوية معنوية لسياسة التأمين في مواجهة المخاطر المصرفية.

2) توجد تأثير ذات دلالة معنوية احصائية لسياسة التأمين في مواجهة المخاطر المصرفي.

خامساً: حدود البحث

1-حدود البحث الزمانية: تضمن الحدود الزمانية للفترة (2022-2023)

2 – حدود البحث المكانية شركة التأمين العراقية ومصرف الرافدين فرع الوزيرية.

سادساً: مجتمع وعينة البحث: تم اختيار المجتمع المتمثل بشركة التأمين العراقية ومصرف الرافدين فرع الوزيرية.

وتضمنت عينة البحث المدراء والموظفون العاملين في شركة التأمين العراقية ومصرف الرافدين فرع الوزيرية.

سابعاً: أساليب جمع البيانات : تم استخدام الاستبانة لجمع اراء عينة البحث حيث تم اعدادها وصياغة فقراتها مع ما يتلاءم مع متغيرات البحث، بالاعتماد على المقاييس التي حُصل عليها من الادبيات وبعض الأكاديميين المختصين. فضلاً عن توظيفها مع ما يتلاءم البيئة المبحوثه.

المبحث الثاني – الجانب النظري

مقدمة عن سياسة التأمين :ان سياسة التأمين هي وسيلة لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها الانسان اثناء فترة حياته في سبيل التخفيف من وطأتها وجوهر هذه الوسيلة هي كيانه وأمواله والتعاون الذي يتحقق باشتراك الأشخاص المعرضين لذات الخطر في مواجهة الآثار التي تنجم عن تحقيقه بالنسبة لبعضهم وذلك بدفع كل منهم باشتراك او قسط وتجمع المبالغ المتحصلة ثم توزع على من تحل بهم الكارثة.

وان سياسة التأمين افضل الوسائل التي تمكن الانسان من التخفيف من اثار الكوارث سواء وقعت هذه الكوارث بفعل الشخص نفسه بتقصير منه او اهماله او بفعل الغير وهو وسيلة امان التي تتفق وروح العصر الحديث الذي كثرت فيه متطلبات الحياة وازداد فيه خطر الإلة واصبحت مخاطر التطور فيه واضح (صديقي ، 2008 : 66)

اولاً: اهم ما يميز سياسة التأمين

1– تحويل المخاطر من صاحب الخطر الى المؤمن الذي يقوم باتباع التجزئة والتنويع و التجميع.

2– يلتزم المؤمن له صاحب المخاطر مقابل ذلك بسداد قسط التأمين بحيث يعتمد سريان التغطية التأمينية على هذا السداد.

3 – يلتزم المؤمن تجاه المخاطر التزاما جماعياً اي انه يعطي الحماية التأمينية لكافة اصحاب المخاطر خلال مدة التأمين فانه يلتزم فقط بتعويض وحدات المخاطر المؤمن عليها التي اصيبت خلال هذه المدة.

4 – ينظم الالتزامات والحقوق القانونية المتقابلة بين صاحب الخطر والمؤمن ويخضع هذا العقد للقواعد العامة للتعاقد.

5 – يحكم عمل المؤمن بعض القواعد الفنية التي تعتبر اساساً تقوم عليه العملية التأمينية وتميزها عن غيرها من العمليات الاخرى.

6 – الخدمات التأمينية التي تقدمها شركات التامين للعاملين في المصارف و أسرهم خدمات تامين الحياة الفردية وذلك في شكل مجموعة من الخدمات التأمينية المتكاملة والشاملة والتي توفر العديد من التغطيات التأمينية في برنامج واحد.

7 – وثائق التأمين على الحياة الجماعي للعاملين في المصارف وذلك لتوفير مزايا التأمين افضل وبكلف اقل وبدون فحص طبي وذلك في حالة الوفاه او الحوادث الشخصية اثناء مدة خدمة الموظف في المصرف.

ثانياً: تنظيم العلاقة بين المصارف وشركات التامين بما يعود بالنفع على الطرفين(القضاء، 2007 : 27):

- **إبرام اتفاقية تأمين مع شركة معينة:**

في هذه الحالة فأن الشركة ستقدم أسعاراً تفضيلية لعملاء البنوك مما يعني تخفيف الكلفة على العملاء وبالتالي القدرة على المنافسة مع البنوك الأخرى.

- **اتفاقية وكالة التأمين مع شركة معينة:**

في هذه الحالة يصبح البنك وكيلا عن شركة التأمين في إصدار وثائق التأمين ومن خلال مكاتبه وفروعه.

ثالثاً: الاحتياجات الخاصة وفقا لطبيعة النشاط المصرفي: ظهرت الخدمات المصرفية الإلكترونية كنتيجة لإرساء أسس تطبيق الإدارة الإلكترونية في المجال المصرفي، ورغم التوسع الواضح في اعتمادها والعمل بها كضرورة حتمية تفرضها المستجدات الدولية والوطنية، إلا أن تطبيقها لم يكن مثاليا وفق المستوى الذي كان متوقع حدوثه، بعد التخلي عن الخدمات المصرفية التقليدية، مما أنتج بعض المخاطر التي تتضح بانعدام وجود نظام قانوني سواء على مستوى إثبات وحجية الخدمات المصرفية الإلكترونية كالتوقيع الإلكتروني أو على مستوى حماية سرية هذه الخدمات وضمان عدم التعرض لمختلف الجرائم الإلكترونية وخاصة جرائم تبييض الأموال، لهذا أصبح التحدي ليس في تحقيق أكبر الأرباح الممكنة من خلال تطوير الخدمات المصرفية ، وأنما في كيفية تفادي المخاطر والخسائر الناتجة عن ذلك، لذا سنتطرق في هذه البحث إلى مختلف الدوافع التي فرضت تطبيق الإدارة الإلكترونية في مجال الخدمات المصرفية وكذلك المخاطر التي تعترض عملية التطبيق، من خلال بيان التحديات التي تواجهها المؤسسات المصرفية عند تطبيق أسس الإدارة الإلكترونية في مجال تقديم الخدمات المصرفية في ظل ضرورة التغيير ومخاطر التطوير، والتطورات الهامة التي طرأت على الأسواق المالية العالمية والتشريعات الرقابية سعيا لتعزيز سلامة الأنظمة الرقابية، وقد تمثل الهدف في ضمان استمرار ملائمة هذه المبادئ الأساسية لتعزيز الرقابة المصرفية الفعالة، في جميع الدول وبكل الأوقات وحسب تغييرات البيئة (محمود ، 2001 : 22).

المخاطر المصرفية : ادارة المخاطر المصرفية هي عبارة عن مجموعة من الاساليب والتقنيات يستخدمها المصرف في التعامل مع المخاطر التي تهدد سلامة واستقرار الوضع المالي للمصرف، وتسعى الى التجنب او تقليل من هذه المخاطر بأقل تكاليف، كما ان ادارة المخاطر المصرفية تكمن في العناصر الرئيسية فيها كرقابة مجلس الإدارة و الإدارة العليا لها.

اولا: ماهية المخاطر المصرفية : يعُد موضوع المخاطر المصرفية من اهم المواضيع التي تشغل بال المصرفيين خاصة وتستحوذ على جل اهتمامهم خصوصا في السنوات القليلة الماضية في أعقاب الازمات المالية والمصرفية التي شهدتها معظم الدول هذا ما ادى الى التعدد في وضع مفاهيم وتعاريف لهذه المخاطر، وهناك عدة عوامل ساهمت في ظهور مثل هذه المخاطر منها ما هي متعلقة بعمل المصرف واخرى متعلقة بالبيئة الخارجية.

وقد لوحظ تعاظم هذه المخاطر في الآونة الاخيرة مما أدى إلى تنوعها وتعددها، فالمخاطر الائتمانية لم تعد التهديد الوحيد لاستمرار المصرف حيث أضيفت اليها مخاطر اخرى منها مخاطر السوق، السيولة، واسعار الفائدة، ..... وغيرها، وذلك نتيجة التفتح على السوق المالي.

ثانياً : مفهوم المخاطر المصرفية : يتمثل الخطر المصرفي في الخسارة المحتملة التي يتضرر من جرائها المؤتمن ولا يواجهها المدين لذلك فهي تصيب مانح القرض ، وهناك وجهات كثيرة في تفسير المخاطر المصرفية وتحديد اسباب نشوئها التي تعود لعدة خلفيات منها التي تنصب على المصرف في حد ذاته ومنها الاسباب التي تخرج عن إرادة المصرف.

ثالثاً: اسباب نشوء المخاطر المصرفية :تتعرض المصارف والمؤسسات المالية لمجموعة من المخاطر التي قد تعود اسبابها الى المحيط العام الذي تعمل فيه هذه المصارف والى نوعية عمل المصرف في حد ذاته وهناك سببين لنشوء المخاطر المصرفية وهما:

جدول(1) اسباب نشوء المخاطر المصرفية

	اسباب متعلقة بعمل المصرف: اسباب تعود إلى المصرف نفسه في تعثر القروض الممنوحة من قبله	اسباب متعلقة بالبيئة الخارجية الاسباب التي تخرج عن ادارة المصرف اذ انهم لا يستطيعون التحكم او السيطرة عليها
1	عدم الاهتمام بتحديد وتحليل المخاطر بشكل موضوعي ومنهجي عند دراسة المعاملة الائتمانية	تراجع الاداء الاقتصادي العام مثل دخول الاقتصاد في مراحل الانكماش او التباطؤ.
2	الخطأ في تقدير الضمانات وعدم المتابعة و المراجعة الدورية للضمانات القائمة.	القوة القاهرة او الاحداث المفاجئة
3	السماح للمقترض باستخدام حصيلة القرض دفعة واحدة وبشكل خاص اذا لم تقتضي طبيعة عمله	عدم الاستقرار الامني او السياسي

	او نشاطه ذلك مثل المقاول	
4	عدم قيام ادارة القرض في المصرف بتحديد وفهم الغرض من القرض المطلوب.	ضعف انظمة الرقابة الخارجية على المصارف
5	عدم توافر انظمة رقابة ومراجعه فعالة على الإقراض لدى المصرف.	تغيير غير متوقع في التشريعات و الانظمة التي تؤثر في قدرة العميل على توليد الارباح والتدفقات النقدية

- المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على .(الطرش،2003 :167) و(عثمان، م،س : 406)

رابعاً: اسباب انتشار المخاطر المصرفية :تواجه المصارف عدة مخاطر تعرقل السير الحسن لأنشطتها واغلبية هذه المخاطر ناتجة عن الوضع الداخلي للمصارف اما بسبب تفاقم الديون الخطرة حيث تنشأ هذه الاخيرة في حالة اعسار المدين في تسديد ديونه ولحماية المصرف لأمواله يجب وضع قواعد احترازية تخضع لها جميع البنوك. بعد صدور قانون النقد والقرض سنة 1990 والتعديل الصادر سنة 2003 شهد النظام المصرفي تغيرات كثيرة

جدول(2) اسباب انتشار المخاطر المصرفية

	الاسباب الداخلية	الاسباب الخارجية
	• نظام الديون الخطرة ويهدف نظام الديون الخطرة الى تعزيز النفوذ المالي لمؤسسات القرض و تحسين حماية المودعين ومراقبة تطور المخاطر المصرفية والتمكين من الرقابة بينها وبين المصارف الاخرى	• انتشار المبادلات الدولية النظام المصرفي مطالب بالتفتح وبخدمه زبائنها اكثر فأكثر، ففي فترة التسعينات التي شهدت اصلاحا للمنظومة المصرفية كانت فقط المؤسسات العمومية التي لها الحق بالاستفادة من القروض المصرفية اما القطاع الخاص فلم يحظى بهذا الاهتمام بسبب انتشار الافكار الشيوعية و الاشتراكية التي تشجع الملكية الجماعية على الملكية الخاصة إلا أن في الوقت الراهن لم يعد هناك مجال للتمييز بين هاذين القطاعين
	• احترام المؤشرات اللصيقة بمخطر القرض نظرا لانتشار المبادلات الدولية وتطور العلاقات التجارية بين المصارف قامت السلطات النقدية بوضع قواعد احترازية موحدة تخضع لها كل المصارف فوقع الإجماع على الاخذ بمؤشر >>كوك<<	• تعزيز حماية مستهلكي القروض نظرا للتغيرات وتطورات النصوص التشريعية والتنظيمية فما كان على المحيط القانوني الذي تنمو في ظله النشاطات الاقتصادية الا ان يواكب هذا التطور والتأقلم مع هذه المعطيات الجديدة ومن بين العوامل التي ساهمت في التغيير. أ. حماية طالبي القروض ب. حماية المستفيد من القروض

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على (سعدوني، 2002 :64 -67)

خامساً: انواع المخاطر المصرفية

1- مخاطر السوق : وهي احدى انواع المخاطر الناتجة عن تقلبات والتغيرات في سوق رأس المال او لاسباب اجتماعية او اقتصادية او سياسية مختلفة سواء في الدولة او الدول المجاورة لها حيث ترتبط جميع الدول مع بعضها البعض بعلاقات تجارية وسياسية وعلاقات عمل مختلفة الامر الذي يؤدي إلى انخفاض جاد باسعار الاسهم العادية والسندات المختلفة.

وبالنسبة للأسهم الممتازة فهي اقل عرضة للمخاطر السوقية لان القيمة الحقيقية لها تقدر بقيمة اكبر من قيمة الاسهم العادية بشكل عام تشمل المخاطر السوقية كل من الركود و التضخم التغيرات في أسعار الفائدة و الاضطرابات السياسية و الهجمات والحروب الإرهابية والكوارث الطبيعية بمختلف اشكالها من براكين و زلازل وغيرها (الصيرفي، مصدر سابق: 620).

انواع مخاطر السوق :-

● مخاطر اسعار الأسهم ● مخاطر اسعار الفائدة ● مخاطر اسعار الصرف ● مخاطر اسعار السلع

2- مخاطر عدم تحديد سعر الفائدة :ان خطر سعر الفائدة هو الخطر الذي يتحمله المصرف جراء منحه قروض بمعدلات فائدة ثابتة ونظراً لتطورات لاحقة بهذه المعدلات ينعكس الامر على وضعية المصرف وهذه المخاطر ناتجة عن تغيير اسعار الفوائد صعودا او هبوطا حسب وضعية المصرف، ومن اهم الاشكال الاساسية لمخاطر اسعار الفائدة التي تتعرض لها المصارف:-

- مخاطر اعادة التسعير: بحيث تنشأ عن فروق التوقيت في الاستحقاقات وكذلك عن اعادة التسعير لموجودات المصرف والتزاماته واوضاعه الخارجة عن الميزانية.
- مخاطر الأساس: تنشأ من ارتباط تام في تعديل اسعار الفائدة المكتسبة والمدفوعة من اجل تكييفها مع خصائص اخرى مماثلة وتكون متعلقة بإعادة التسعير (الخطيب، مصدر سابق: 66).

3- مخاطر اسعار الصرف : الخطر الناشئ ضمن عمليات الصرف لاسيما خلال الفترة التي تفصل ما بين اللحظة اتي لا يمكن الغاءها من طرف واحد لأمر بدفع اداة مالية ثم بيعها والاستلام النهائي للأداة التي تم شرائها، والخطر الذي يمكن التعرض له لاسيما في عمليات الصرف خلال الفترة التي تفصل بين الخطة التعليمية بالدفع لعملية او اداة مالية ثم بيعها والتي لا يمكن الغائها من طرف واحد والاستلام النهائي للعملة الصعبة او الأداة التي تم شرائها او الاموال المتعلقة بها (خضراوي، 2008 : 9)

4- المخاطر الائتمانية :وتنشأ المخاطر الائتمانية عن عدم التزام العميل بشروط التعاقد مع المصرف بحيث يعتبر اول خطر ما يواجهه المصرفي لكونه يرتبط ارتباط وثيقا بأهم عملية هي القرض وعليه فإن المخاطر الائتمانية هي عدم استعادة الفائدة او اصل المبلغ المقترض او كليهما من المصرف.

ان المخاطر الائتمانية هي خسارة محتملة يتضرر من جراءها المؤتمن ولا يواجها المدين ولذلك فهي تصيب كل شخص يمنح ائتمان مصرف كان او منشأة مالية، وعلى هذا الأساس يعتبر خطر القرض من اهم المخاطر المصرفية التي تواجهها المصارف من خلال الائتمان الذي تدفعه للمقترض (بوعشة، مصدر سابق :229).

5- مخاطر السيولة : غالبا ما تنتج هذه المخاطر بسبب عدم مقدرة المصرف على جذب ايداعات جيدة من العملات او بسبب ضعف المصرف في ادارة الموجودات والمطلوبات.

وعندما تكون سيولة المصرف كافية يتعذر عليه الحصول على اموال كافية وذلك اما عن طريق زيادة التزاماته او القيام بتكلفه معقولة بتحويل موجودات سائلة مما يؤثر الى ربحه اما عن سبب تحققه فيرجع الى سبب داخلي وهو سوء تسيير المواعيد بين القروض والودائع او الاخفاق في تحويله اصوله الى سيولة مطلقة موجودة في الخزينة لكونها لا زالت لدى الغير ولم يحن بعد أجل استحقاقها وهذا ما يعرف بخطر التحويل.مقررات ادارة خطر السيولة وفقا اتفاقية بازل نظرا للمخاطر المصرفية والمالية المختلفة والمتعددة التي يواجهها النظام المصرفي، وبناءاً على مقترحات لجنة بازل للرقابة المصرفية بموجب القانون رقم 90_10 الصادر بتاريخ 14 ابريل 1990 والمتعلق بالنقد و القرض الملغى بالأمر رقم 30_11 المؤرخ في 26 اوت 2003 في المادة 44 تاسيس الجنة المصرفية حيث خولت لمجلس النقد و القرض الصلاحيات بصفته كسلطة نقدية، ويجب على البنوك والمؤسسات المالية الاحتفاظ بنسبة الملاءة والسيولة لتضمن سيولتها بالتالي ملاءتها اتجاه المودعين(منصور، 2009: 11).

6- مخاطر السحب على المكشوف : وهو نظام يستطيع من خلاله العميل ان يكتب صكوكا تفوق ما هو موجود في رصيده من نقود ويقوم المصرف بعطاءه للعميل قرضا لسداد العجز وبشكل مباشر وهو عبارة عن قرض قصير الأجل يمنحه المصرف عادة للتجار لتسهيل عملية السداد ويتم حساب الفائدة وعمولات على المبلغ المسحوب ويستطيع العميل سداد المبلغ المقترضة بمبالغ غير متساوية بفترات مختلفة (مشنف، مصدر سابق : 75).

7- مخاطر الديون الرديئة المشكوك في تحصيلها : ويعرف ايضا باسم احتياطي (الديون السيئة) وهو حساب تابع ضمن قائمة الاصول الحالية في الميزانية العمومية يحتفظ احتياطي الديون المشكوك في تحصيلها بمبالغ مالية تسمح بتخفيض في الحسابات المستحقة القبض بسبب عدم تحصيل الديون يمكن ايضاً ان يشار الى ذلك على انه مخصص للديون السيئة بمجرد ان يصبح الدين المشكوك في تحصيله غير قابل للتحصيل (بوعثة، مصدر سابق : 55)

8- مخاطر عدم كفاية راس المال : وهو مقدار راس المال الذي يجب ان يكون لدى البنك او مؤسسة مالية اخرى كما هو مطلوب من قبل اي جهة تنظيم مالي وعادة ما يتم التعبير عن ذلك كنسبة كفاية راس المال للملكية وهي نسبة مئوية من الاصول المرجحة للمخاطر ويتم وضع هذه المتطلبات موضع التنفيذ للتاكد من ان هذه المؤسسات لا تتحمل نفوذا مفرطا وتصبح معسرة، تتحكم متطلبات راس المال في نسبة حقوق الملكية الى ديون مسجلة على جانب الخصوم وحقوق الملكية في الميزانية العمومية للشركة لاينبغي الخلط بينها وبين متطلبات الاحتياطي التي تحكم جانب الاصول في الميزانية العمومية للمصرف، وخاصة بنسبة اصوله التي يجب بها نقدا او الاصول شديدة السيولة راس المال وهو مصدر الاموال وليس استخدام الاموال (الخطيب، مصدر سابق: 68).

9- المخاطر التشغيلية : وهي الخسارة الناشئة عن انخفاض الانظمة اليدوية او الالية في معالجة او تسجيل او تحليل القيود بطريقة دقيقة وصحيحة في الوقت المقرر وتوجد عدة اسباب التي يؤدي إلى انشاء هذا الخطر (مشنف ، مصدر سابق : ٧٥) وكالآتي:

1 – عدم التأمين الكافي للنظم

2 – اساءة الاستخدام من قبل العملاء

3 – عدم ملائمة تصميم النظم او انجاز العمل او اعمال الصيانة

سياسة التامين في مجابهة المخاطر المصرفية : تعتمد سياسة التأمين على وجود جهة متخصصة في ادارة الخطر تتمتع بالثقة المالية ، وتتعهد في إطار التزام تعاقدي بتحمل عبء المخاطر المنقولة الى تلك الجهة مقابل حصول هذه الجهة على كلفة تتناسب مع هذا العبء وينظم الالتزامات والحقوق المتبادلة عقد يسمى عقد التأمين. أهم مميزات سياسة التأمين (الربيعي، 2010 : 50)

أ. بموجبها يتم تحويل المخاطر من صاحب الخطر الى المؤمن الذي يقوم بإتباع التجزئة والتنويع والتجميع.

ب. مقابل تسديد صاحب الخطر لقسط التأمين الى المؤمن ويكون التسديد مقدما ويتوقف سريان الوثيقة على هذا السداد.

ج. يعد التزام المؤمن تجاه الخطر التزاما جماعيا بمعنى ان المؤمن هو من يعطي الحماية التأمينية أصحاب الخطر كافة خلال مدة التأمين.

د. ينظم الالتزامات والحقوق القانونية المقابلة بين المؤمن له والمؤمن عقد التأمين، وهذا العقد يخضع للقواعد القانونية العامة للتعاقد.

اما نوعية الخدمات التأمينية التي يمكن ان تقدمها شركات التأمين الى المصارف يمكن بيانها بالاتي :

1 .نوعية الخدمات التي تقدمها شركات التأمين للعاملين في المصارف وأسرهم : واهم هذه الخدمات ما يأتي (عزمي واخرون،2010: 73)

أ. خدمات تأمين الحياة الفردي الذي يغطي مخاطر الحياة والوفاة والاثنين معا في شكل مجموعة من الخدمات التأمينية المتكاملة والشاملة.

ب. وثائق التأمين على الحياة الجماعي للعاملين في المصارف.

ج. وثائق تامين صحي فردي او جماعي حسب الرغبة.

د. وثائق تأمين حوادث شخصية جماعية للعاملين ولأسرهم.

هـ. وثائق تامين سيارات تكميلي.

2. الخدمات التي يمكن لشركات التأمين تقديمها وتتناسب مع طبيعة العمل المصرفي :

أ. التأمين على ممتلكات المصرف ضد خطر الحريق.

ب. التأمين على العهد النقدية لدى الصرافين وامناء الصناديق من خلال وثيقة ضمان الأمانة.

ج. وثائق تأمين حياة الزبائن طالبي القروض التي تشترطها دائرة التسهيلات الائتمانية كشرط اساسي للحصول على القرض . وذلك لضمان سداد باقي اقساط القرض للمصرف بعد وفاة الزبون وحتى ال يلجأ المصرف الى مطالبة الورثة او الحجز على الضمانات او بيعها في مزاد علني للحصول على الرصيد المتبقي في ذمة المقترض المتوفي.

د. وثائق تامين الديون المتعثرة والتي تقدمها بعض شركات التأمين في الوقت الحالي إذ يتم تحويل مخاطر الديون المتعثرة من قبل المصرف الى شركات التأمين مقابل اقساط يدفعها المصرف في بداية التعاقد مع شركة التأمين، وعند تعثر الزبون عن سداد القسط الثالث يطالب المصرف شركات التأمين التي تقوم بسداد الاقساط التي لم تسدد نيابة عن الزبون وتتولى شركة التأمين متابعة الزبون بشتى الطرق المناسبة سواء كانت ودية او قانونية وقضائية.

هـ. وثائق تأمين السيارات التكميلي التي تطلبها دائرة التسهيلات الائتمانية بالمصارف عند منح الزبون قرضا لشراء سيارة ويجب تعيين المصرف المستفيد الاول في هذه الوثيقة، وعند حدوث حادث للسيارة المؤمن عليها يترتب عليه خسارة جزئية او كلية فأن المصرف بموجب هذه الوثيقة يحصل على قيمة التعويض المدفوع من شركة التأمين سدادا لم يسددها الزبون، ومن الواضح ان هذا الحل التأميني يخدم طرفي العقد وهما المصرف والزبون المقترض (عزمي واخرون، 2003 : 19)

و. وثائق التأمين البحري :اذ تشترط دائرة الاعتمادات المستندية بالمصارف من الزبون عند فتح اعتماد مستندي بضرورة الحصول على وثيقة تأمين بحري لتغطية المخاطر البحرية والتي قد تتعرض لها البضاعة او السفينة او اجرة الشحن.

ز. وثائق التأمين الهندسي : بأنواعه المختلفة إذ تشترط بعض المصارف عند مشاركتها لعميل في مشروع معين ضرورة وجود وثيقة تامين هندسي منذ بداية المشروع واثناء سريانه وعند تسليمه وتجربته ضمانا لتغطية الاخطار الهندسية والمسؤولية المدنية تجاه الغير .

ر. وثائق تامين الحريق على محتويات مباني المصارف والمباني المستثمرة من قبله كالفنادق والقرى السياحية

ق. وثائق تغطية شاملة لمخاطر المصرف وتسمى (Cover Blanket) لتغطية مخاطر العمل المصرفي كافة مثل النقدية والتزييف والتزوير وضمان الأمانة وغيرها . (سالم واخرون ، 2010: 72)

3. الاحتياجات المتبادلة بين المصارف وشركات التأمين

أ. احتياجات المصارف لشركات التأمين:

تنقسم احتياج المصارف لشركات التأمين على قسمين رئيسين :

القسم الأول : احتياجات عامة :

وهي احتياجات يشترك فيها المصرف مع غيره من المؤسسات و الافراد فالمصرف بحاجة ألن يؤمن على ممتلكاته وموظفيه وفق التفصيل الاتي (موسى واخرون، 2010: 71)

1 .تأمين المباني.2 .تامين الممتلكات.3 .تأمين صحي للموظفين.4 .تأمين المسؤولية المدنية.5. .تأمين النقد فالقاصة 6 .تأمين نقل النقود.7 .تأمين ضمان الأمانة.8 .تأمين من خطر الحريق الاخطار الحليفة.9 .التأمين على حياةالموظفين. 10 .التأمين من الحوادث الشخصية.

القسم الثاني : احتياجات خاصة وفقا لطبيعة النشاط المصرفي :

تنبع من طبيعة عمل المصرف كمؤسسة تمويل واستثمار فهو يحتاج الى التأمين من جميع الاخطار التي يمكن ان تتعرض لها الاصول والاعيان الممولة من خلاله، فكما هو معلوم ان المصرف يقوم بتمويل زبائنه وفق مجموعة من الأساليب او المنتجات، وهو بحاجة الى ضمانات تكفل له قيام الزبون بتسديد التزاماته ومن هذه الضمانات التأمين (عزمي واخرون ، 2010: 72).

ب. احتياجات شركات التأمين للمصارف :

يمكن تصور حاجة شركات التأمين للمصارف فيما يأتي: (القضاة ،2009: 21)

1. المصارف سوق وافر للتامين :

2. استثمار الاموال : تعد شركات التأمين من التكتلات المالية الضخمة ففضال عن رؤوس اموالها فهي تجتذب الاقساط من المشتركين وامام هذا الكم الهائل من الاموال تجد شركات التأمين ان من واجبها ان تستثمرها ومن الطبيعي ان تتوجه شركات التأمين في هذه الحالة الى المصارف كونها قناة آمنة في الاستثمار.

3. صرف التعويضات : ان صرف تعويضات المتضررين في شركات التأمين غالبا ما يكون بواسطة صكوك مصرفية من خلال فروع المصرف المعتمد لدى الشركة.

4 .تغطية العجز في السيولة : تمر شركات التأمين احيانا في ظروف قاهرة يصعب معها توفير

السيولة النقدية الكافية واللازمة للوفاء بالتزاماتها تجاه جمهور المؤمن لهم وفي هذه الحالة تلجا للمصرف الزميل والحليف لتغطية العجز.

رابعا. التأمين المصرفي افضل وسيلة لضمان استرداد مبالغ القروض :

القرض : هو احد اقدم انواع الديون وكمثل جميع ادوات الدين فالقرض يساهم في توزيع الاصول المالية بين المقرض والمقترض. تعُد وظيفة الاقراض الوظيفة الاهم على الاطلاق في مجال اعمال المصارف وهي المصدر الاكبر لأرباحها وتتعدد صور منح القروض من خلال منتجات مختلفة تشترك فيما بينها في الاخير بحصول الزبائن على مبلغ من المال وسداده بعد حين من الزمن مقابل حصول المصرف على فائدة او عمولة او كالهما معا . ومما الشك فيه ان افضل وسيلة الاسترداد ما بذمة الشخص المقترض من مبلغ هو وجود جهة ضامنة وموثوق بها تلتزم بتسديد مبلغ القرض في حالة وفاة المقترض او تعرضه ألي سبب يؤدي الى اعساره في التسديد(حسب شروط وبنود وثيقة التأمين) (شلهوب ، 2007 : 291).

- **وسائل الحد من مخاطر الإقراض المصرفي** : كحال اي مشروع تجاري اخر يمكن ان تتعرض المصارف لازمة في اي وقت، في حال لم يتم ادارتها بما يتناسب وحساسية العمل الذي تقوم به ، وتكمن الحساسية في عمل المصارف في انها تستعير المال (ايداعات ، ودائع) من زبائنها في مدى قصير بينما تقرضه على مدى بعيد نسبيا .وبالمقابل فأن مبلغ الودائع وراس مال المصرف (كسيولة) لا يساوي الا نسبة مئوية قليلة من هذه القروض التي يمنحها المصرف عادة، مما يجعل اعمال المصارف ذات مستوى عال من الخطورة والذي يتطلب وجود ضمانات تكفل استرداد المبالغ المقرضة للزبائن ومن هذه الضمانات هو اشتراط وجود وثائق تأمين لصالح المصرف بحيث يكون المصرف هو المستفيد الاول والرئيس من هذه الوثائق وسوف نتطرق بشيء من التفصيل على هذه الضمانات كالاتي :

1 .التأمين على الضمانات : تحاول المصارف تفادي الاخطار التي قد تتعرض لها الضمانات المقدمة من المقترضين التي قد ينتج عنها هالكها جزئيا او كليا ، ومن امثلة التأمين على الضمانات التأمين على الممتلكات من خطر الحريق والسرقة ، ضمان الأمانة والتلف، ولذلك تطلب المصارف من المقترضين التأمين على هذه الضمانات ويكون المستفيد هو المصرف او يقوم المصرف بنفسه بالتأمين على هذه الضمانات وتحميل المقترض قيمة القسط كما تقوم المصارف بالتأمين على مبانيها ومخازنها وخزائنها لحماية الضمانات المقدمة من الزبائن وحماية نفسها من الخسائر التي قد تصيب هذه الاصول المرهونة لصالحها (شلهوب ، 2007 : 265).

2 .**التأمين على الائتمان : ويأخذ هذا التأمين عدة صور منها :**

أ. التأمين ضد إعسار المدينين : إذ يقوم المصرف بإقراض الزبائن مقابل الفواتير والديون المستحقة لهم، وقد تطلب مقابل ذلك تقديم الزبون وثيقة تأمين لصالح المصرف لتغطية مخاطر عدم سداد تلك الديون، وتقوم شركات التأمين بإصدار نوعين من الوثائق :

- **وثيقة شاملة لتغطية جميع عمليات البيع الآجل التي يعقدها المؤمن له مع المشترين كافة.**
- **وثيقة تغطي حسابات مدينة محددة .**

ب. التأمين على الكمبيالات :

تقوم شركات التأمين بإصدار وثائق تضمن بموجبها دفع الكمبيالات او السندات الاذنية المخصومة لدى المصرف او المقدمة له كضمان لقرض ، وتصدر هذه الوثائق بناء على طلب المقترض ولصالح المصرف الذي قد يشترط تقديم مثل هذا الضمان لتالفي المخاطر التي قد تنجم عن عدم السداد والتي تنقل في هذه الحالة الى شركة التأمين الضامنة .

ج. التأمين على ائتمان التصدير : يهدف هذا النوع من التأمين تغطية المخاطر التي يمتد نطاقها الى خارج حدود الدولة التي تصدر فيها الوثيقة والتي ترتبط بالبضائع المصدرة او بالاعمال المنفذة في دولة اخرى، ونظراً لان المصارف تقوم بتمويل الصادرات فإنها ترحب بوجود وثيقة تؤمن المصدر من المخاطر الناتجة عن عدم الدفع الناشئ عن اعسار المستورد او اخضاعه

لقيود حكومية تقوم الحكومات في الكثير من الدول بإنشاء هيئات حكومية او شبه حكومية متخصصة في هذا النوع من التأمين كإجراء يدعم تنمية صادراتها (شلهوب ، 2007 : 265).

الجانب العملي

منهج الدراسة :اعتمد الدراسة الحالية على منهج الوصفي التحليلي، فقد تم استخدام الاستبانة التي تم اعدادها بالاستناد إلى الادبيات النظري للدراسات السابقة وبالاعتماد على مقاييس طورت من قبل العديد من الباحثين وبما يلائم البيئة القائمة في المصارف التجارية العراقية، وذلك بهدف جمع البيانات الأولية واختبار الفرضيات.

وقد تم عرضها على عدد من الأساتذة ذوي الاختصاص لغرض تقويمها (أنظر ملحق 1)، حيث تم اجراء التعديلات عليها وصياغتها بشكل النهائي، وقد اعتمد الباحث على مقياس (Likert)الخماسي في إجابات أفراد العينة، ان مستوى الإجابة محصورا بين (1-5) وعلى خمسة مستويات على وفق الفئات وتكون الفئات على نحو الاتي:

جدول (3) مستويات مقياس Likert

الاستجابة	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما
الدرجة	5	4	3	2	1

تحديد اتجاه العينة= (اكبر درجة – اقل درجة) / اعلى درجة

= (5-1)/5= 0.8

جدول (4) اتجاه عينة

الاتجاه	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما
الفئة	4.2 – 5	3.4-4.2	2.6 -3.4	1.8 – 2.6	1 – 1.8

عينة البحث :وقد تضمنت استمارة الاستبانة بعض المعلومات العامة مثل المعلومات الشخصية (الحالة الاجتماعية ، العمر، الحالة الزوجية، تحصيل الدراسي، العنوان الوظيفي، التخصص العلمي، عدد سنوات الخدمة، وقد شملت عينة البحث ، المدراء، معاون مدير، مدير قسم، مدير شعبة . وتم توزيع (60) استبانة على أفراد عينة الدارسة، وقد بلغ عدد الاستبانات المسترجعة ما مجمل والاستبانات غير صالحة وغير مكتملة (53) استبانة بنسبة مئوية (88%) من عدد الاستبانات الموزعة.

التحليل الاحصائي لبيانات العينة:

التحليل الاحصائي للمعلومات العامة : تعطي هذه المعلومات وصفاً عاماً لخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة البحث من حيث (الجنس، العمر، الحالة الزوجية، التحصيل الدراسي، العنوان الوظيفي، التخصص العلمي، عدد سنوات الخدمة)، وفيما تلخيص لها.

الجدول (5) توزيع عين البحث وفق متغير(الجنس)

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
الجنس	ذكر	18	%34
	إناث	35	%66
المجموع		53	%100

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

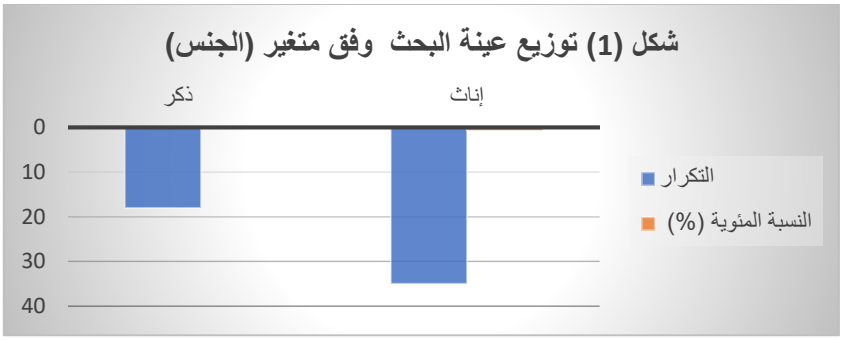

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

يبين الجدول (5) والشكل البياني (1) غلبة الجنس الانثوي، حيث أن 34% من افراد عينة البحث هم من الذكور، وأن 66% من افراد عينة الدراسة هم من الاناث، ويرى الباحث ان طبيعة العمل في المصارف والصعوبات التي تواجه المخاطر المصرفية تتطلب زيادة عدد الذكور العاملين في هذا المجال لكون ان الذكور يتمتعون بمرونة في انجاز العمل، فضلاً عن عدم وجود قيود تمنعهم من انجاز العمل الموكل اليهم.

جدول (6) توزيع عينة البحث وفق متغير (الحالة زوجية)

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الحالة زوجية	متزوج	42	%79
	أعزب	4	%8
	مطلق	1	%2
	أرمل	6	%11
المجموع		53	%100

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

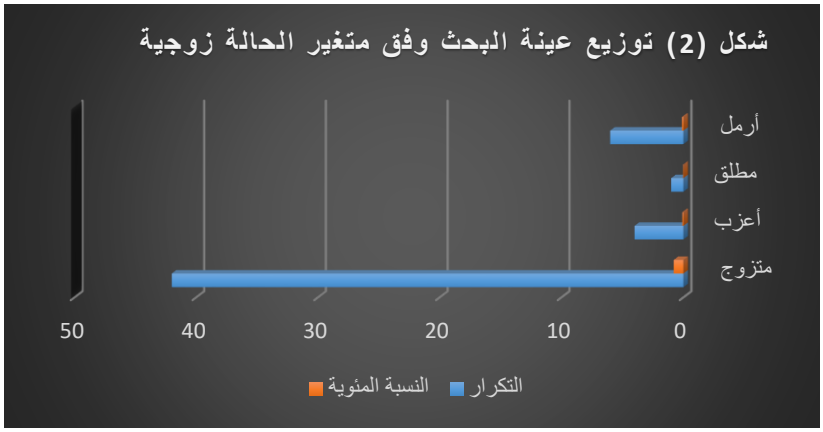

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

ومن الجدول (6) وشكل (2) يبين النتائج فيما يتعلق بمتغير الحالة الزوجية، ان 79% من افراد عينة البحث هم من المتزوجين وهذا يدل على مقدرتهم لتحمل المسؤولة في العمل إضافة الى يكونوا اكثر استقراً كما يعتبر حافز لإنجاز العمل بالوقت المطلوب ودقة عالية، بينما اظهرت النتائج ان 11% هم من الارامل مما باستطاعة من انجاز العمل الموكل اليهم. بأفضل شكل وكفاءة. اما اقل نسبة ترجع للمطلقين التي بلغت 1% والتي تدل ليس لها تأثير على العمل .

جدول (7) توزيع عينة البحث وفق متغير (العمر)

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
العمر	اقل من 30 سنة	8	%15
	من 30-40 سنة	32	%60
	من 41- 50 سنة	12	%23
	أكثر من 50 سنة	1	%2
المجموع		53	%100

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

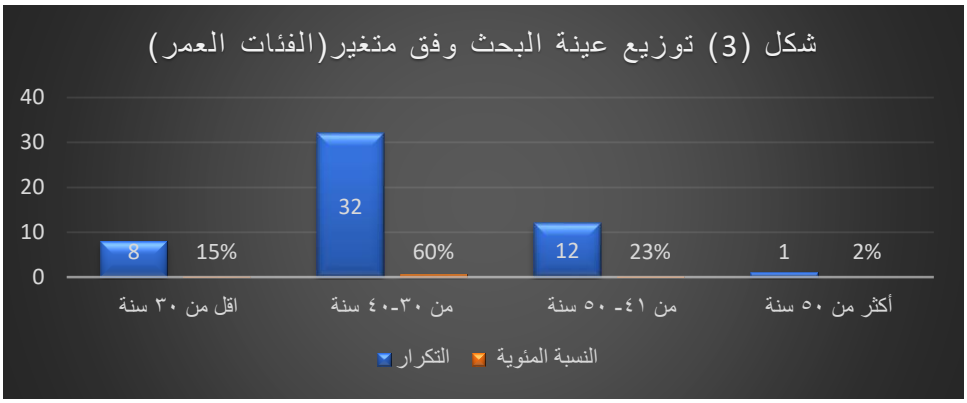

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الاستبيان

اما متغير العمر فقد أظهرت النتائج أن 60% من افراد عينة البحث هم ممن بلغ أعمارهم من (30 واقل من 40) سنة ، وان 23% هم ممن تتراوح أعمارهم ما بين (40 –واقل من 50) سنة، كما بلغت نسبة 15% عند اعمار (اقل من 30) سنة، واخيراً أظهرت النتائج ان اقل نسبة 2% عند عمر (50 فأكثر) سنة، ويرى الباحث ان ارتفاع نسبة من هم في اعمار بين 30- 40 سنة يشير الى اعتماد المصارف على فئات متوسط الاعمار لما يمتلكونه من المام بمجريات العمل ومعرفة بالمخاطر التامين في المصارف، مقابل قلة النسبة أعمارهم اقل من 30 سنة التي بلغت 15% مما يوجه الباحث الأنظار الى زيادة الاهتمام بالفئات الشابة وتشجيعهم على تطوير مهاراتهم.

جدول (8) توزيع عينة البحث وفق متغير(التحصيل الدراسي)

	الفئة	التكرار	النسبة
التحصيل الدراسي	اعدادية	1	%2
	دبلوم	6	%11
	بكالوريوس	42	%79
	دبلوم عالي	2	%4
	ماجستير	2	%4
	دكتوراه	0	%0
المجموع		53	%100

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

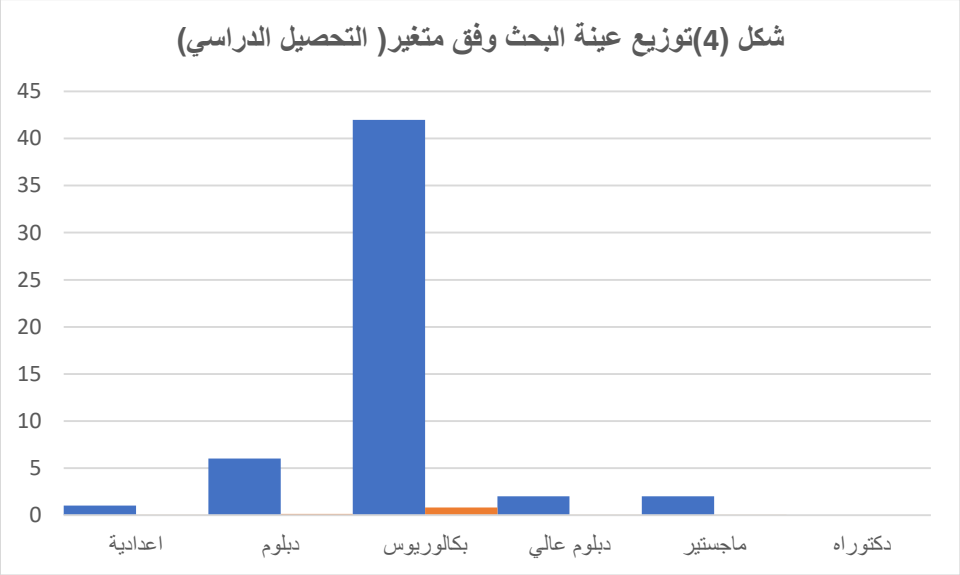

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

بينما بينت النتائج فيما يتعلق بالتحصيل الدراسي، ان 79% من افراد عينة البحث هم من حملة شهادة البكالوريوس، وان 11% من افراد عينة البحث هم من حملة شهادة دبلوم، ويرى البحث ان هي دليل لطبيعة العمل لدى المصارف التي تحتاج الى مؤهلات أكاديمي.

جدول (9) توزيع عينة البحث وفق متغير (العنوان الوظيفي)

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
العنوان الوظيفي	مدير	2	%4
	معاون المدير	10	%19
	مدير قسم	27	%51
	مدير شعبة	14	%26
	أخرى	0	%0
المجموع		53	%100

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

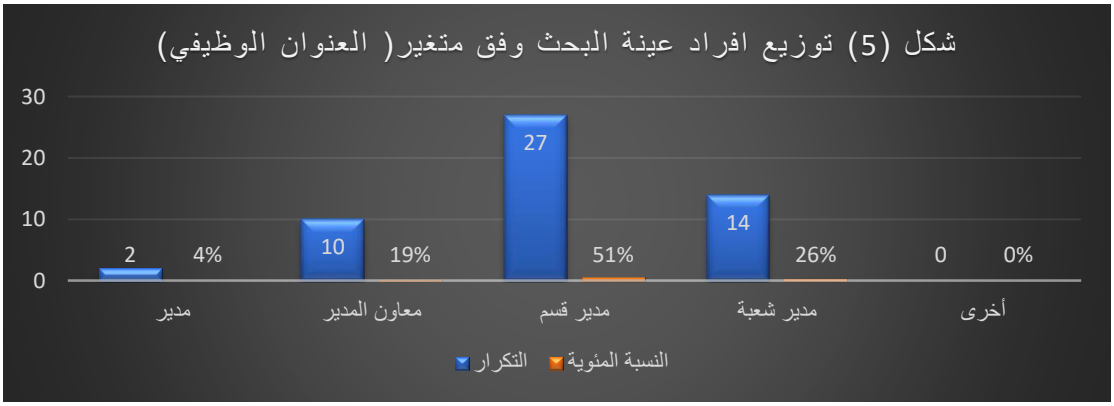

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

وبما يرتبط بمتغير المنصب الوظيفي، كما هو موضح بالجدول (9) وشكل (5) حيث تبين ان 51% من افراد عينة الدراسة هم من مدراء اقسام، وان 26% من افراد عينة البحث هم من مدراء الشعب ، وان 19% من افرد عينة البحث هم من معاونين المدراء.

جدول (10) توزيع عينة البحث وفق متغير (التخصص العلمي)

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
التخصص العلمي	محاسبة	12	%23
	إدارة	13	%25
	علوم مالية ومصرفية	15	%28
	اقتصاد	12	%23
	أخرى	1	%2
المجموع		53	%100

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

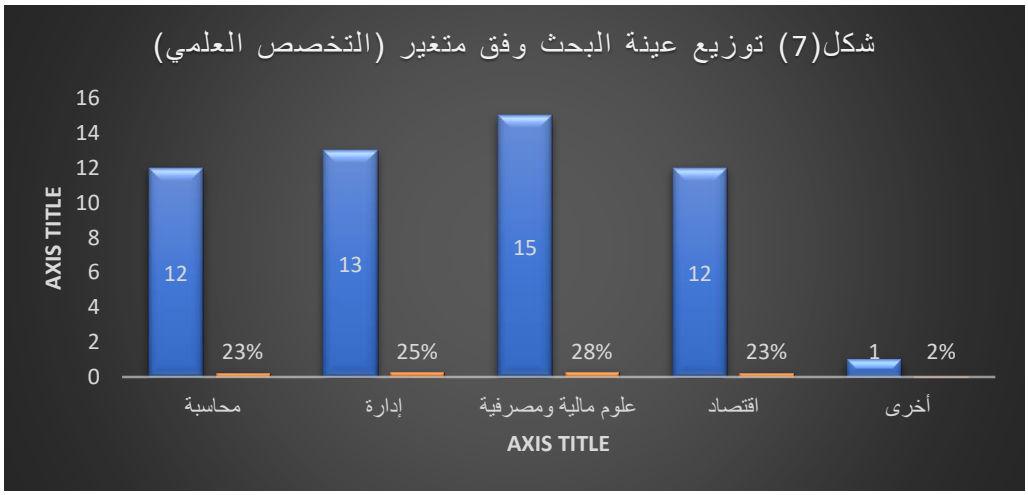

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

وبما يرتبط بمتغير التخصص العلمي، كما هو موضح بالجدول (10) وشكل (7) حيث تبين ان (28%) كان تحصيلهم العلمي علوم مالية ومصرفية، بينما (25%) كانوا أدارة، بينما تساوت تخصص المحاسبة والاقتصاد حيث بلغة النسبة (23%)، من هذا يتضح ان العاملين في المصرف هم اصحاب اختصاص مصرفي.

جدول (11) توزيع عينة البحث وفق متغير (عدد سنوات الخدمة)

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
عدد سنوات الخدمة	اقل من 5 سنة	3	%6
	5 – اقل من 10 سنة	6	%11
	10- اقل من 15 سنة	5	%9
	15- اقل من 20 سنة	39	%74
	20- اقل من 25 سنة	0	%0
	25سنة فأكثر	0	%0
المجموع		53	%100

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

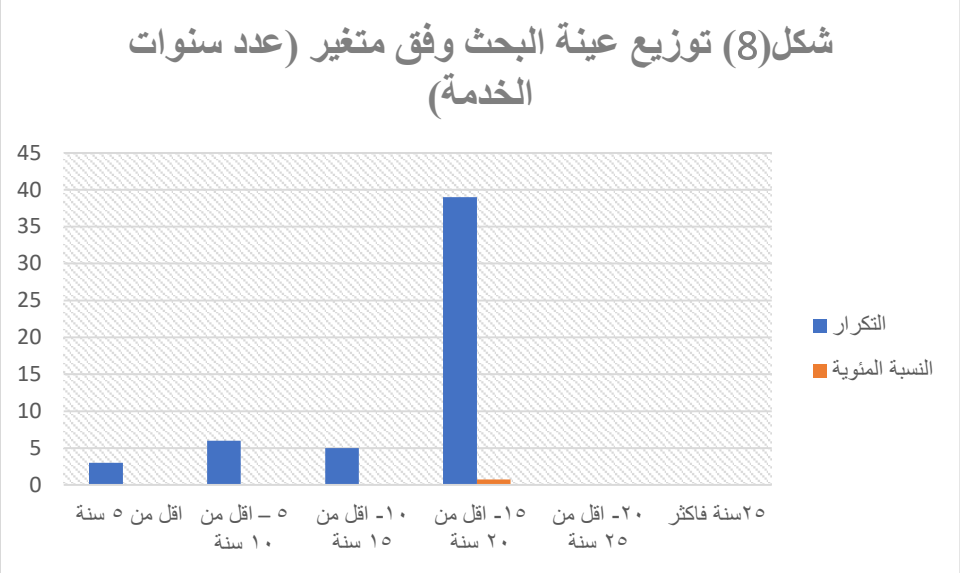

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الاستبيان

جدول (11) وشكل (8) يبين النتائج فيما يتعلق بمتغير سنوات الخدمة ، يلاحظ ان 74% من افراد عينة البحث هم من لديه خدمة من فئة (15–اقل من 20) سنة ، وان 11% من افراد عينة البحث هم من لديه خدمة من فئة (5–اقل من 10) سنة حملة ، بينما ان 9% من افراد عينة البحث هم من لديه خدمة من فئة (10–اقل من 15) سنة ،و ان 6% من افراد عينة البحث هم من لديه خدمة من فئة (اقل من 6 سنوات)

عرض وتحليل وتفسير نتائج الاستبانة

المحور الثاني : (المتغير المستقل) سياسة التأمين :-

بما ان سياسة التأمين : هي وسيلة لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها الأنسان اثناء فترة حياته في سبيل التخفيف من اثار الكوارث سواء وقعت بتقصير منه او اهماله او بفعل الغير وتعتبر وسيلة امان.

يعرض الجدول(12) نتائج استجابة أفراد العينة المبحوثه لمتغير الخدمات المصرفية، وذلك في ضوء استخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري والاهمية النسبية ، كما يلي:

جدول (12) الوسط الحسابي و الانحراف المعياري والاهمية النسبية واتجاه العينة لسياسة التأمين

ت	الفقرات	اتفق تماماً	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماماً	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	اتجاه العينة
1	يعتبر التأمين وسيلة لتنمية نشاط المؤسسة.	0	49	4	0	0	3.92	16.76	78.49%	اتفق
2	يعتبر التأمين وسيلة ادخار.	1	44	8	0	0	3.87	15.83	77.36%	اتفق
3	التأمين وسيلة امان وطمأنينة.	1	45	5	2	0	3.85	13.94	76.98%	اتفق
4	على كل مؤسسة تأمين القيام بعملية التأمين على ممتلكاتها والعاملين فيها.	11	34	7	1	0	4.04	10.53	80.75%	اتفق

5	هل تعتبر التأمين تكلفة غير نافعة.	20	24	9	0	0	4.21	9.01	84.15%	اتفق تماما
6	بعد القيام بعملية التأمين شعرت بعدم الحاجة لها هل تستمر بعملية التأمين.	21	19	13	0	0	4.15	8.01	83.02%	اتفق تماما
7	التأمين ضرورة حتمية يجب على كل الاشخاص التأمين على انفسهم وممتلكاتهم.	14	21	14	4	0	3.85	7.05	76.98%	اتفق
8	هل تعتقد ان التأمين له تأثير على تمويل نشاطك.	17	15	16	5	0	3.83	6.94	76.60%	اتفق
9	مدى التزام شركة التأمين المتعامل معها بالمواعيد المحددة.	14	16	19	4	0	3.75	7.65	75.09%	اتفق
10	خدمات التأمين وصلت الى المستوى المطلوب من الجودة.	10	18	22	3	0	3.66	7.76	73.21%	اتفق
11	ما مستوى التزام شركات التأمين بالقوانين مع حملة وثائق التأمين سواء كان فرد او شركة.	12	14	22	5	0	3.62	7.89	72.45%	اتفق
12	هل تشعر بالاستفادة الحقيقية من خدمات التأمين التي تقدم نحو حملة وثائق التأمين.	17	16	20	0	0	3.94	8.37	78.87%	اتفق

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

وفيما يلي تفسير لكل فقرة من الفقرات:

1-حققت الفقرة (5) على أعلى وسط حسابي بلغ(4.21)، و بانحراف معياري بلغ (9.01)، بينما كانت اهمية نسبية (84.15) والتي تشير إلى اعتبار التأمين تكليف غير نافعة.

2-في حين حققت الفقرة (6) على وسط حسابي (4.15) ، بانحراف معياري (8.01) واهمية نسبية (83.02) وهو يشير إلى اتفاق الآراء على شعور بعض بعدم الحاجة للتأمين بعد القيام بعملية التأمين .

3-في حين حققت الفقرة (4) على وسط حسابي (4.04) ، بانحراف معياري (10.53) واهمية نسبية (80.75) وهو يشير إلى اتفاق الآراء على كل مؤسسة تأمين القيام بعملية التأمين على ممتلكاتها والعاملين فيها.

4-كما حققت الفقرة (12) على وسط حسابي (3.94) ، بانحراف معياري (8.37) واهمية نسبية (78.87) وهو يشير إلى اتفاق الآراء على بالاستفادة الحقيقية من خدمات التأمين التي تقدم نحو حملة وثائق التأمين.

5-في حين حققت الفقرة (1) على وسط حسابي (3.92) ، بانحراف معياري (16.76) واهمية نسبية (78.49) وهو يشير إلى اتفاق الآراء على اعتبار التأمين وسيلة لتنمية نشاط المؤسسة.

6-في حين حققت الفقرة (2) على وسط حسابي (3.87) ، بانحراف معياري (15.83) واهمية نسبية (77.36) وهو يشير إلى اتفاق الآراء اعتبار التأمين وسيلة ادخار.

7-حققت الفقرات (3) و (7) على وسط حسابي بلغ(3.85)، و بانحراف معياري بلغ (13.94) للفقرة (3) ، وانحراف معياري بلغ (7.05) للفقرة (7) بينما كانت اهمية نسبية للفقرتين (76.98) والتي تشير إلى اعتبار التأمين وسيلة امان وطمأنينة من خلال الحرص التأمين كونه ضرورة حتمية على كل الأشخاص من خلال التأمين على انفسهم وممتلكاتهم.

8-بينما جاء في الفقرة (8) المتوسط الحسابي (3.83) وبانحراف معياري (6.94) بينما حقق أهمية نسبية (76.98) والتي تشير الى يعتقد عينة البحث ان التأمين له تأثير على تمويل نشاط.

9-في حين حققت الفقرة (9) على وسط حسابي (3.75) ، بانحراف معياري (7.65) واهمية نسبية (75.09) وهو يشير إلى اتفاق الآراء مدى التزام شركة التأمين المتعامل معها بالمواعيد المحددة.

10- في حين حققت الفقرة (10) على وسط حسابي (3.66) ، بانحراف معياري (7.76) واهمية نسبية (73.21) وهو يشير إلى اتفاق الآراء على وصول الخدمات التأمين الى المستوى المطلوب من الجودة.

11- في حين حققت الفقرة (11) على وسط حسابي (3.62) ، بانحراف معياري (7.89) واهمية نسبية (72.45) وهو يشير إلى اتفاق الآراء على ان التزام الشركات التأمين بالقوانين مع حملة وثائق التأمين سء كان فرد أو شركة.

المحور الثالث : (المتغير المعتمد) إدارة المخاطر المصرفية: هي عبارة عن مجموعة من الأساليب والتقنيات يستخدمها المصرف في التعامل مع المخاطر التي تهدد سلامة واستقرار الوضع المالي للمصرف.يظهر الجدول (13) نتائج بحسب وجهات نظر العينة، حيث يشير إلى الوسط الحسابي والاهمية النسبية، كما تعرض اتجاه العينة،

جدول (13) الوسط الحسابي والانحراف المعياري والاهمية النسبية واتجاه العينة بالنسبة إدارة المخاطر المصرفية

ت	الفقرات	اتفق تماماً	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماماً	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	إتجاه العينة
1	يحتوي المصرف على وحدة إدارة مخاطر مستقلة.	2	48	3	0	0	3.98	14.42	79.62%	موافق
2	وضع سياسات واستراتيجيات لإدارة المخاطر تتناسب والمخاطر التي تتعرض لها.	15	33	5	0	0	4.19	12.52	83.77%	موافق تماما
3	يتبع المصرف سياسة التوزيع في ما يخص عملية منح الائتمان.	12	39	2	0	0	4.19	12.00	83.77%	موافق تماما
4	يقوم المصرف بوضع قواعد لمنح القروض وقواعد الحصول على البيانات والمعلومات عن زبائنها.	15	34	4	0	0	4.21	10.57	84.15%	موافق تماما
5	يتولى المصرف دراسة الضمانات المقدمة وتحليلها ومدى قانونيتها وكفايتها قبل منح الائتمان.	22	24	7	0	0	4.28	9.86	85.66%	موافق تماما
6	يقوم المصرف بالتحليل الشامل للظروف المحيطة للزبون لتقييم المخاطر الحالية والمستقبلية.	25	20	8	0	0	4.32	9.98	86.42%	موافق تماما
7	يعتمد المصرف على نظام داخلي لتصنيف المخاطر.	27	19	7	0	0	4.38	10.07	87.55%	موافق تماما
8	لدى المصرف حدود للقرض الممكن منحه للزبون.	26	21	6	0	0	4.38	10.22	87.55%	موافق تماما
9	دراسة تاريخ الزبون ومعرفة مركزه المالي وسمعته وقدرته على سداد القرض وفوائده.	28	16	9	0	0	4.36	9.74	87.17%	موافق تماما
10	لدى المصرف لجنة مسؤولة عن تحديد ومراقبة المخاطر المتنوعة والتحكم فيها.	27	21	5	0	0	4.42	9.71	88.30%	موافق تماما
11	يتوافر لدى المصرف نظام مراقبة فعالة للكشف عن المخاطر المستجدة التي تأتي من التغييرات في بيئة العمل.	18	22	13	0	0	4.09	9.28	81.89%	موافق
12	وجود تنسيق متبادل بين قسم الرقابة وقسم إدارة المخاطر في مجال تبادل المعلومات للحد من المخاطر الائتمانية لتحسين عملية إدارة المخاطر.	15	28	10	0	0	4.09	9.85	81.89%	موافق

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

وفيما يلي تفسير لكل فقرة من الفقرات :

1- حققت الفقرة (10) على وسط حسابي (4.42) ، بانحراف معياري (9.71) واهمية نسبية (88.30) وهو يشير إلى اتفاق تام لآراء عينة البحث على لدى المصرف لجنة مسؤولة عن تحديد ومراقبة المخاطر المتنوعة والتحكم فيها.

2-ويلي ذلك اتفاق تام للعينة المبحوث حيث أشار الى اعتماد المصرف على نظام داخلي لتصنيف المخاطر، كما لدى المصرف حدود للقرض الممكن منحه للزبون. وذلك من خلال المتوسط الحسابي للفقرتين (7) و(8) الذي بلغ (4.38) وانحراف معياري (10.07) و (10.22) على توالي بينما كانت اهميتهما نسبية هي (87.55)

3-ويلي ذلك اتفاق تام للعينة المبحوث حيث أشار الى دراسة تاريخ الزبون ومعرفة مركزه المالي وسمعته وقدرته على سداد القرض وفوائده. وذلك من خلال المتوسط الحسابي للفقرة (9) الذي بلغ (9.74) وانحراف معياري (12.00) بينما كانت اهميتهما نسبية هي (87.17) ..

4-ويلي ذلك اتفاق تام للعينة المبحوث حيث أشار الى وضع سياسات واستراتيجيات لإدارة المخاطر تتناسب والمخاطر التي تتعرض لها. كما يتبع المصرف سياسة التوزيع في ما يخص عملية منح الائتمان. وذلك من خلال المتوسط الحسابي للفقرتين (2) و(3) الذي بلغ (4.19) وانحراف معياري (12.52) و (12.00) على توالي بينما كانت اهميتهما نسبية هي (83.77) .

5-ويلي ذلك اتفاق للعينة المبحوث حيث أشار الى يتوافر لدى المصرف نظام مراقبة فعالة للكشف عن المخاطر المستجدة التي تأتي من التغييرات في بيئة العمل ، و وجود تنسيق متبادل بين قسم الرقابة وقسم إدارة المخاطر في مجال تبادل المعلومات للحد من المخاطر الائتمانية لتحسين عملية إدارة المخاطر. . وذلك من خلال المتوسط الحسابي للفقرتين (11) و(12) الذي بلغ (4.09) وانحراف معياري (9.28) و (9.89) على توالي بينما كانت اهميتهما نسبية هي (81.89) .

6-كما اتفاق للعينة المبحوث حيث أشار الى قيام المصرف بالتحليل الشامل للظروف المحيطة للزبون لتقييم المخاطر الحالية والمستقبلية. وذلك من خلال المتوسط الحسابي للفقرة (6) الذي بلغ (4.38) وانحراف معياري (9.98) بينما كانت اهميتهما نسبية هي (86.42).

7-فضلاً عن اتفاق للعينة المبحوث حيث أشار الى يولى المصرف دراسة الضمانات المقدمة وتحليلها ومدى قانونيتها وكفايتها قبل منح الائتمان وذلك من خلال المتوسط الحسابي للفقرة (5) الذي بلغ (4.28) وانحراف معياري (9.86) بينما كانت اهميتهما نسبية هي (85.66).

8-كما اتفاق للعينة المبحوث حيث أشار الى قيام المصرف بوضع قواعد لمنح القروض وقواعد الحصول على البيانات والمعلومات عن زبائنها. وذلك من خلال المتوسط الحسابي للفقرة (4) الذي بلغ (4.21) وانحراف معياري (10.57) بينما كانت اهميتهما نسبية هي (84.15).

9-كما اتفاق للعينة المبحوث حيث أشار حتواء المصرف على وحدة إدارة مخاطر مستقلة. وذلك من خلال المتوسط الحسابي للفقرة (1) الذي بلغ (3.98) وانحراف معياري (14.42) بينما كانت اهميتهما نسبية هي (79.62).

الاستنتاجات

1 – رغم النجاح الذي تحققه سياسة التأمين للقطاع المالي الا ان هناك معوقات تحد من نموه وتطوره

2 – يعد عقد التأمين المبرم بين المؤمن والمؤمن لهم فيما يخص التأمين على الأشخاص المقترضين او التأمين على القروض امرا ضروريا للحصول على القروض

3 – عدم وجود تشريعات و قوانين من قبل السلطة فيما يخص تحديد تعاملات الشركات التأمين مع المصارف وإنما تعتمد الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين

4 – الظروف الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية والتي تؤثر على القطاع المالي بشكل عام وقطاع التأمين و المصارف بشكل خاص

5 – يعد نجاح إحدى المؤسسات المالية بنشاط التأمين يكون مرهون بمدى نجاح الاخر و العكس بالعكس حيث تمون الصناعة التأمين و المصرفية صمام أمان المنظومة الاقتصادية لأي بلد يتوخى بلوغ الاهداف المرجوة.

التوصيات

1 – على شركة التأمين عينة البحث استحداث قسم خاص يعنى بالمخاطر المصرفية

2 – ضرورة الاعتماد على تطوير التقنية التكنلوجيا التأمين والمصرفية والاهتمام بالثروة التقنية وذلك من خلال إدخال الوسائل الحديثة في عمل التأميني والمصرفي

3 – العمل على تطوير العلاقة بين القطاع المصرفي والقطاع التأمين وذلك من خلال زج الملاكات الطرفين في دورات تدريبية مدمجة.

4 – ضرورة نشر الوعي التأميني بين القطاع المصرفي والعمل على توسيع وتعميق خطوط منتجات وخدمات التأمين جديدة قابل للتوزيع المصرفي.

5 – ضرورة ان تقوم الاجهزة الرقابية والتنظيمية بالمتابعة لأهم المستجدات والتطورات في الجانب التشريعات المتعلق بالتأمين والمصارف.

المصادر :

1-Hammad, Tariq Abdel Aal, Global Developments and Their Repercussions on Banking Business, University House, Alexandria, Egypt, 1999.
2 - Khan, Muhammad Yunus, and the strangeness of Hisham Saleh, Financial Management, the Jordanian Book Center, second edition, Amman, Jordan, 1995.
3 - Hegazy, Wajdi Hamed, Financial Analysis of Risks and Bank Loans, Encyclopedia of Bank Credit, Part Two, University Education House, Alexandria, Egypt, 2014.
4 - Jalda, Samer Commercial Banks and Banking Marketing, first edition, Osama House for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 2009.
5 - Ben Sami, Elias, Qureshi Youssef, Financial Management, second edition, Dar Wael, for publishing, Amman, Jordan, 2006.
7- Donald Waters, 101 Ways to Improve Corporate Performance, First Edition, Dar Farouk for Publishing and Distribution, Cairo, Egypt, 2002.
8 - Al-Rawi, Khaled Wahib, and His Excellency Youssef, Financial Analysis of the Financial Statements and Accounting Disclosure, Dar Al-Masirah for Publishing, Distribution and Printing, Amman, Jordan, 2000.
9 - Al-Saeed Farhat Juma, Financial Performance of Business Organizations, first edition, Mars Publishing House, Riyadh, Saudi Arabia, 2002.
10 - Salam, Osama Azmy, Shaqiri Nuri Noussi, Risk and Insurance Management, first edition, Hamed Publishing House, Amman, Jordan, 2010.
11 - Shabib Duraid, Principles of Financial Management, first edition, Dar Al-Manhaj for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 2006.
12 - Al-Sharifat, Khaldoun Ibrahim, Management and Financial Analysis, Wael Publishing House, Amman, Jordan, 2001.
13- Al-Shawarbi, Abd al-Hamid Muhammad, and Muhammad Abd al-Hamid al-Shawarbi, Credit Risk Management, Dar al-Maarif Publishing House, Egypt, 2002.
15 - Al-Sumaidaie, Mahmoud Jassim, and Al-Hayousi Suleiman Shakib, Marketing Financial Services, Dar Wael for Publishing, first edition, Amman, Jordan, 2009.

16 - Al-Ardhi, Jalil Kazem Madloul, Advanced Financial Management, first edition, Dar Safaa for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 2013.
17 – Al-Amiri, Muhammad Ali Ibrahim, Financial Management, first edition, Baghdad, Iraq, 2001.
18 - Abdel Hamid, Abdel Muttalib, Banking Reform and Basel Decisions, University Publishing House, Cairo, Egypt, 2013.
19 - Abdel Qader, Alaa Naeem and others, Modern Concepts in Banking Management, Dar Al Bidaya for Publishing and Distribution, Amman, 2012.
20- Othman, Muhammad Dawood, Management and Analysis of Credit and its Risks, Wael Publishing House, Amman, Jordan, 2013.

21- Aqili Omar Wasfi, Human Resources Management after a Strategic Dimension, Second Edition, Dar Wael for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 2005.
22 - Akl, Muflih Muhammad, Introduction to Financial Management and Financial Analysis, Dar Al-Mustaqbal for Publishing, Amman, Jordan, 2000.
23 - Matar, Muhammad, Financial and Credit Analysis, Wael Publishing House, Amman, Jordan, 2006.
24 - Al-Quraishi, Medhat, Economic Feasibility Studies, first edition, Wael Publishing House, Amman, Jordan, 2009.
25-Al-Bassat, Hisham, Insurance Banking, Part 2, 2002.
26 - Hossam El-Din, Abdel Hafeez, Illuminations on the Insurance Experience, Algeria, 2012.
27- Osmani, Abdel Qader, Evaluation of Risk Management in Insurance Companies, Master Thesis,
2006.
28- Arraba, Rabeh, The role of the comprehensive exchange in the development of banks, Algeria, 2010.
29 - Muhammad Ammar Maatouq and Farouk Abu Jadeea, Insurance through Banks, Damascus University, Syria, 2010.
30- Maatouk, Muhammad Ammar, Insurance through banks, Damascus University, Faculty of Economics, Damascus, Syria, 2009.